وزير المواصلات: فوز البحرين بعضوية مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات يعكس الثقة الدولية بمكانة المملكة في القطاع

أكد الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات أن فوز مملكة البحرين بعضوية مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات للفترة من 2027 إلى 2030، وذلك في الانتخابات التي جرت أمس الاثنين ضمن أعمال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2026، الذي تستضيفه العاصمة القطرية الدوحة خلال الفترة من 9 إلى 27 نوفمبر الجاري، يعكس الثقة الدولية التي تحظى بها المملكة، والتقدير لإسهاماتها المتواصلة في تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ودورها الفاعل في تعزيز التعاون الدولي وبناء الشراكات في المجالات الرقمية، بما يصب في تحقيق رؤى وتطلعات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بما يسهم في ترسيخ مكانة مملكة البحرين وتعزيز حضورها ومشاركتها الفاعلة في المنظمات والمحافل الدولية.



○ وزير المواصلات.

وأوضح وزير المواصلات والاتصالات أن هذا الفوز يمثل امتدادًا لمسيرة المملكة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ويؤكد ما تتمتع به من مكانة دولية وشراكات قائمة على التعاون وتبادل أفضل الممارسات، بما يعزز قدرتها على الإسهام في مناقشة التوجهات المستقبلية للقطاع، ومواكبة التطورات التقنية المتسارعة، ودعم الجهود الدولية الرامية إلى بناء منظومة رقمية أكثر شمولًا واستدامة.

وأعرب الوزير عن بالغ شكره وتقديره لوزارة الخارجية، ووفد مملكة البحرين المشارك في مؤتمر المندوبين المفوضين، وكل المسؤولين والمختصين في وزارة المواصلات والاتصالات وهيئة تنظيم الاتصالات، مثمنًا ما بذلوه من جهود مخلصة وتنسيق مشترك بروح فريق البحرين، أسهمت في دعم ترشح المملكة وتعزيز حضورها في هذا المحفل الدولي، كما أعرب عن شكره وتقديره للدول الشقيقة والصديقة التي ساندت ترشح المملكة ومنحتها ثقتها.

وأكد حرص مملكة البحرين على مواصلة العمل الوثيق مع الدول الأعضاء والأمانة العامة للاتحاد الدولي للاتصالات، والمشاركة الفاعلة في أعمال المجلس خلال دورته الجديدة، من خلال تبادل أفضل الممارسات وطرح المبادرات وتعزيز الشراكات الدولية، بما يسهم في مواكبة التحولات التقنية المتسارعة، ويدعم بناء مستقبل رقمي مستدام يحقق التنمية والازدهار للجميع.

الجدير بالذكر أن مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات يُعد الهيئة الحاكمة للاتحاد خلال الفترات الفاصلة بين مؤتمرات المندوبين المفوضين، ويتولى متابعة أنشطة الاتحاد وسياساته واستراتيجياته وبرامج عمله، والإشراف على شؤونه المالية، ومتابعة تنفيذ القرارات والتوجهات المعتمدة، بما يعزز كفاءة عمل الاتحاد وقدرته على الاستجابة للتحولات المتسارعة في قطاع الاتصالات والتقنيات الرقمية. ويضم المجلس 48 دولة عضوًا تُنتخب كل أربع سنوات، وتتوزع مقاعده على خمسة أقاليم إدارية، بواقع تسعة مقاعد لإقليم الأمريكيتين، وثمانية مقاعد لإقليم أوروبا الغربية، وخمسة مقاعد لإقليم أوروبا الشرقية وشمال آسيا، و13 مقعدًا لإقليم إفريقيا، و13 مقعدًا لإقليم آسيا وأستراليا الذي تنتمي إليه مملكة البحرين، مؤكدًا أن تجديد عضوية المملكة يعزز حضورها ضمن هذه المنظومة الدولية، ويفتح آفاقًا أوسع لمواصلة إسهاماتها في أعمال المجلس.

الرخصة الذهبية تدعم طموحات stc البحرين للتوسع والاستثمار

قام الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات، ونور بنت علي الخليف وزيرة التنمية المستدامة الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية، وحمد يعقوب المحميد مدير عام مكتب رئيس مجلس الوزراء، بزيارة شركة stc البحرين الحاصلة على «الرخصة الذهبية» في مملكة البحرين، وذلك في إطار التواصل مع المستثمرين الاستراتيجيين، حيث جرت مناقشة استثمارات الشركة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية أعمالها المستمرة في المملكة.

وكانت stc البحرين من أوائل الشركات التي حصلت على «الرخصة الذهبية» في يونيو 2023، وذلك تقديراً لمشروعها الاستراتيجي في البنية التحتية الرقمية، والذي يتكون من إنشاء مجمع مراكز البيانات Bahrain Data Center Park وإقامة منظومة الكابل البحري Africa Pearls 2، ويصل إجمالي حجم الاستثمار في هذين المشروعين إلى 320 مليون دولار أمريكي.

وقد صُمم مجمع مراكز البيانات لدعم الحوسبة السحابية، وتحمل أعباء العمل الضخمة، وتعزيز التحول الرقمي للمؤسسات، وسيادة البيانات. أما منظومة الكابل البحري Africa Pearls 2 فتُعد جزءاً من أكبر منظومة كابلات بحرية في العالم، إذ تربط 33 دولة عبر 46 محطة إنزال، ومن المتوقع أن تسهم في تعزيز الربط الدولي لمملكة البحرين، وزيادة سعة البيانات، وتحسين مرونة الشبكة.

ويُذكر أن «الرخصة الذهبية» في مملكة البحرين، التي أطلقت في أبريل 2023، تهدف إلى جذب الاستثمارات الاستراتيجية المحلية والدولية من خلال تقديم مجموعة من المزايا والدعم الحكومي الميسّر للمشاريع المؤهلة.

وتشمل هذه المزايا تسهيل الوصول إلى الخدمات الحكومية والبنية التحتية والمرافق، إلى جانب تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية والتراخيص. ويشترط لحصول المشاريع على هذه الرخصة تحقيقها لأحد أمرين: إما أن يوفر المشروع ما لا يقل عن 500 فرصة عمل، أو أن يتجاوز حجم الاستثمار فيه 50 مليون دولار أمريكي، مع المساهمة في تعزيز البيئة المحفزة للابتكار والاستثمار، وتنمية الكفاءات الوطنية، بما يسهم في تعزيز تنافسية المملكة ومواكبة التطورات المتسارعة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.



وأشار الوكيل المساعد للاتصالات إلى أن فوز المملكة في المجلس للدورة الجديدة يكتسب أهمية خاصة في ضوء الدور المحوري الذي يضطلع به المجلس بوصفه الهيئة الحاكمة للاتحاد الدولي للاتصالات خلال الفترات الفاصلة بين مؤتمرات المندوبين المفوضين، وما يتولاه من مسؤوليات في متابعة السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل، والإشراف على الجوانب الإدارية والمالية للاتحاد، مؤكدًا أن استمرار حضور المملكة في هذه المنظومة يتيح فرصًا أوسع للمساهمة في مناقشة الموضوعات والتوجهات التي ترسم مستقبل قطاع الاتصالات والتقنيات الرقمية عالميًا.

وأكد أن أهمية هذه العضوية تتمثل في ما تتيحه من فرص عملية للاستفادة من تبادل المعرفة وأفضل الممارسات في مجالات تنظيم الاتصالات وتطوير الخدمات الرقمية، وتعزيز كفاءة ومرونة واستدامة شبكات الاتصالات، إلى جانب مواكبة التقنيات الناشئة والتوجهات الحديثة في القطاع، بما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات المقدمة للأفراد ومؤسسات الأعمال، ويسهم في دعم النمو الاقتصادي والتحول الرقمي في المملكة.

وأكد الوكيل المساعد للاتصالات حرص وزارة المواصلات والاتصالات، بمتابعة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات، على مواصلة البناء على هذا الإنجاز خلال الدورة الجديدة للمجلس، من خلال تعزيز المشاركة الفنية والمتخصصة، وتوسيع مجالات التعاون الدولي، والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية، وربط مخرجات هذه المشاركات بأولويات تطوير قطاع الاتصالات في المملكة، بما يعزز جاهزيته ويدعم مسيرة التحول الرقمي والتنمية المستدامة.

الوكيل المساعد للاتصالات: فوز البحرين بعضوية مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات يفتح آفاقا أوسع للتعاون الدولي

أكد الشيخ أحمد بن عيسى بن دعيج آل خليفة الوكيل المساعد للاتصالات بوزارة المواصلات والاتصالات أن فوز مملكة البحرين بعضوية مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات للفترة من 2027 إلى 2030، خلال الانتخابات التي جرت أمس الاثنين ضمن أعمال مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات في العاصمة القطرية الدوحة، يمثل إنجازًا يعكس الثقة الدولية في إسهامات المملكة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ويؤكد قدرتها على مواصلة المشاركة الفاعلة في أعمال المنظمات الدولية المتخصصة، ودعم الجهود المشتركة لتطوير القطاع على المستويين الإقليمي والعالمي.

وأوضح الوكيل المساعد للاتصالات أن هذا الفوز يأتي في ظل ما يحظى به قطاع الاتصالات من دعم واهتمام متواصل من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مؤكدًا أن هذا الدعم يشكل ركيزة أساسية لمواصلة تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز البيئة المحفزة للابتكار والاستثمار، وتنمية الكفاءات الوطنية، بما يسهم في تعزيز تنافسية المملكة ومواكبة التطورات المتسارعة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.



وأشار الوكيل المساعد للاتصالات إلى أن فوز المملكة في المجلس للدورة الجديدة يكتسب أهمية خاصة في ضوء الدور المحوري الذي يضطلع به المجلس بوصفه الهيئة الحاكمة للاتحاد الدولي للاتصالات خلال الفترات الفاصلة بين مؤتمرات المندوبين المفوضين، وما يتولاه من مسؤوليات في متابعة السياسات والاستراتيجيات وبرامج العمل، والإشراف على الجوانب الإدارية والمالية للاتحاد، مؤكدًا أن استمرار حضور المملكة في هذه المنظومة يتيح فرصًا أوسع للمساهمة في مناقشة الموضوعات والتوجهات التي ترسم مستقبل قطاع الاتصالات والتقنيات الرقمية عالميًا.

وأكد أن أهمية هذه العضوية تتمثل في ما تتيحه من فرص عملية للاستفادة من تبادل المعرفة وأفضل الممارسات في مجالات تنظيم الاتصالات وتطوير الخدمات الرقمية، وتعزيز كفاءة ومرونة واستدامة شبكات الاتصالات، إلى جانب مواكبة التقنيات الناشئة والتوجهات الحديثة في القطاع، بما ينعكس إيجابًا على جودة الخدمات المقدمة للأفراد ومؤسسات الأعمال، ويسهم في دعم النمو الاقتصادي والتحول الرقمي في المملكة.

وأكد الوكيل المساعد للاتصالات حرص وزارة المواصلات والاتصالات، بمتابعة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة وزير المواصلات والاتصالات، على مواصلة البناء على هذا الإنجاز خلال الدورة الجديدة للمجلس، من خلال تعزيز المشاركة الفنية والمتخصصة، وتوسيع مجالات التعاون الدولي، والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية، وربط مخرجات هذه المشاركات بأولويات تطوير قطاع الاتصالات في المملكة، بما يعزز جاهزيته ويدعم مسيرة التحول الرقمي والتنمية المستدامة.

آسيان »البحرين« يبحث تعزيز التعاون مع سفارة بروناي دار السلام

في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وتوسيع آفاق التعاون مع دول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان)، عقد مجلس آسيان البحرين، برئاسة الشيخ دعيج بن عيسى آل خليفة، لقاءً مع نور الحمزة بنت حاجي حمزة، القائم بالأعمال بسفارة بروناي دار السلام لدى مملكة البحرين.

وشارك في اللقاء نائبا رئيس المجلس، فريال ناس ونبيل أجور، إلى جانب عدد من أعضاء مجلس الإدارة.

وجرى خلال اللقاء التعريف بمجلس آسيان البحرين وأهدافه ورؤيته الرامية إلى مد جسور التعاون بين مملكة البحرين ودول رابطة آسيان، وتعزيز التواصل بين مجتمعات الأعمال والمستثمرين، بما يسهم في فتح آفاق جديدة للشراكات الاقتصادية والاستثمارية.

كما ناقش الجانبان سبل تطوير التعاون المشترك مع سفارة بروناي دار السلام، واستعراض عدد من الخطط والمبادرات المستقبلية الهادفة إلى تعزيز العلاقات التجارية وتبادل الخبرات، إلى جانب بحث فرص تنظيم فعاليات ولقاءات مشتركة تجمع ممثلي القطاع الخاص ورجال الأعمال من البحرين ودول آسيان.

وأكد الشيخ دعيج بن عيسى آل خليفة أهمية تعزيز الشراكات مع دول جنوب شرق آسيا، مشيرًا إلى حرص مجلس آسيان البحرين على أن يكون منصة فاعلة للتواصل والتعاون الاقتصادي، وداعمًا للمبادرات التي تسهم في توطيد العلاقات بين مملكة البحرين ودول الرابطة.



ويأتي هذا اللقاء ضمن جهود مجلس آسيان البحرين لتوسيع شبكة علاقاته مع البعثات الدبلوماسية لدول آسيان، واستكشاف فرص جديدة للتعاون المشترك بما يخدم المصالح الاقتصادية والتجارية المتبادلة.

شات جي بي تي في حياتنا اليومية.. كيف نحمي خصوصيتنا

دخل شات جي بي تي حياتنا بسرعة غير مسبوقة. لم يعد مجرد أداة للترفيه أو الإجابة عن أسئلة عامة، بل أصبح مساعداً يومياً في العمل والدراسة والبحث والكتابة.

في مملكتنا الغالية البحرين، حيث ندعو إلى التسارع إلى التحول الرقمي في البنوك والخدمات الحكومية وحتى في مناهجنا التعليمية، أصبح استخدام هذه الأدوات جزءاً من الروتين المهني لكثيرين.

إلى جانب النماذج العالمية، ظهرت نماذج عربية وخليجية مهمة:

- فالكون-H1 عربي من معهد الابتكار التكنولوجي في أبوظبي.
- علام (ALLaM) عبر تطبيق هيومين شات السعودي.
- نماذج أخرى مثل فنار القطري.

هذه النماذج تتفوق أحياناً في فهم اللهجات الخليجية والسياق الثقافي، وقد توفر خيارات أفضل لخصوصية البيانات إذا تم تشغيلها محلياً أو داخل المنطقة.

تأثيرها في حياتنا اليومية وتجربتي العملية:

في العمل اليومي، أصبح شات جي بي تي أداة اختصار وقت حقيقية. بدلا من البحث الطويل في عشرات الصفحات، يمكن تلخيص تقارير، صياغة مسودات رسائل وغيرها، استخراج نقاط رئيسية من وثائق، أو توليد أفكار أولية. في المجالات المهنية مثل المالية والتقنية، يساعد في تنظيم المعلومات وصياغة نصوص واضحة بسرعة.

جودة المعلومات ليست دائماً مستقلة أو موثوقة 100%. النموذج يعتمد على بيانات تدريبية وقد ينتج معلومات غير دقيقة أو «يهلوس» أحيانا. الطريقة الصحيحة هي استخدامه كمساعد للبحث والكتابة، ثم التحقق من المصادر الأصلية، خاصة في المواضيع الحساسة أو الرسمية.

الطريقة الأمثل للاستخدام

- كن واضحاً ومحدداً في الطلب (حدد الدور والأسلوب).
- استخدمه بشكل تكراري: اطلب تعديلاً أو تحسيناً على الإجابة السابقة.
- لا تعتمد عليه كمصدر نهائي للمعلومات الدقيقة أو القانونية أو الطبية.
- استغله في التلخيص والعصف الذهني والصياغة الأولية، ثم راجع بنفسك.
- جرب النماذج العربية عندما تحتاج فهماً أفضل للهجة أو السياق المحلي.

لكن السؤال الأهم هو هل مشاركة المعلومات الشخصية خطرة؟

نعم، هناك مخاطر حقيقية. عند مشاركة بيانات شخصية أو صور أو معلومات عمل سرية:

- قد تُستخدم المحادثات في تدريب النماذج (ما لم توقف هذا الخيار في الإعدادات).
- تُخزَّن المحادثات لدى الشركة، ويمكن الوصول إليها في حالات قانونية أو أمنية محددة.
- الصور الشخصية تحمل مخاطر إضافية تتعلق بالخصوصية والتعرف على الوجه أو إساءة الاستخدام.
- التسريبات نادرة لكنها ممكنة نظرياً، كما في أي خدمة سحابية كبيرة.

لحماية أسرارك:

- لا تشارك أبداً كلمات مرور أو أرقاماً بنكية أو بيانات عملاء أو معلومات طبية أو صوراً حساسة.
- فعّل خاصية المحادثات المؤقتة إن وجدت، وأوقف استخدام بياناتك للتدريب.
- احذف المحادثات القديمة دورياً.

باختصار، شات جي بي تي أداة قوية توفر وقتاً هائلاً وترفع الإنتاجية، خاصة في بيئة عمل سريعة مثل البحرين. لكن قوتها الحقيقية تظهر عندما نستخدمها بوعي: نستفيد من سرعتها ومرونتها، ونحافظ على خصوصيتنا، ونتحقق دائماً من النتائج. الأداة ذكية، لكن القرار النهائي يبقى لنا.



○ بقلم:
علي موسى

خبير مصرفي



الظاعن: التكامل اللوجستي الخليجي ركيزة أساسية لمواكبة متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة



أكدت فاطمة عبدالله الظاعن وكيل النقل البري والبريد بوزارة المواصلات والاتصالات وعضو مجلس الهيئة الخليجية للسكك الحديدية، حرص الوزارة على مواصلة تطوير قطاع النقل والبنية التحتية في مملكة البحرين، وتعزيز كفاءة الربط بين مختلف وسائل النقل، بما يدعم الأولويات الوطنية ومسارات التنمية الاقتصادية، ويرسخ مكانة المملكة مركزًا إقليميا للتجارة والخدمات اللوجستية.

جاء ذلك لدى مشاركتها في جلسة نقاشية ضمن ملتقى الكويت لهندسة النقل والبنية التحتية المستدامة الثاني، الذي عُقد في دولة الكويت الشقيقة، بحضور عدد من المسؤولين والخبراء والمختصين في قطاع النقل، وتناولت الجلسة مستقبل النقل العام والنقل الجماعي المستدام، وتطور مشاريع السكك الحديدية الخليجية ودورها في تعزيز الترابط الإقليمي ودعم أمن سلاسل الإمداد.

وخلال الجلسة، أوضحت وكيل النقل البري والبريد أهمية تعزيز التعاون والتكامل الخليجي لتطوير شبكة نقل مستدامة ومترابطة، بما يعزز كفاءة الربط بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويدعم التكامل الاقتصادي واللوجستي بينها.

وأشارت إلى أن مشروع سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي يعد أحد المشاريع الاستراتيجية الداعمة لهذا التكامل، مؤكدة أهمية تعزيز الأطر المؤسسية والتنظيمية والتشغيلية والتنسيق بين الدول الأعضاء، لدعم الانتقال من مراحل التخطيط والاتفاقيات إلى التنفيذ والتشغيل، بما يسهم في إنشاء شبكة سكك حديدية متكاملة تسهّل حركة الركاب والبضائع، وتدعم انسيابية النقل والتجارة.

وأضافت أن التوقيع على الاتفاقية العامة لمشروع سكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي، على هامش الاجتماع الثلاثين للجنة وزراء النقل والمواصلات الذي استضافته مملكة البحرين، يمثل خطوة مهمة في مسار تنفيذ المشروع، ويعكس حرص دول المجلس على مواصلة تعزيز الربط السككي وتطوير البنية التحتية للنقل الإقليمي.

كما أكدت الظاعن أهمية مواصلة التنسيق الخليجي بشأن المتطلبات التشريعية والفنية والتشغيلية بين الدول الأعضاء، بما يسهم في تسريع تنفيذ المشروع وتعزيز جاهزيته التشغيلية، وتحقيق أهدافه الاقتصادية والتنموية.

وأضافت أن التكامل بين مختلف وسائل النقل العام والنقل اللوجستي يمثل ركيزة أساسية لمواكبة متطلبات التنمية الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز تنافسية دول مجلس التعاون الخليجي ومكانتها مركزًا إقليميًّا للتجارة والخدمات اللوجستية.